



# مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2022

ملخص تنفيذي

جو ووكر، وماثيو مارتن، وإيما سيرى، ونبيل عبدو، وأنتوني كاماندي،  
وماكس لوسون

مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2022 هو أوّل تحليل مفصّل ينشر وهو يبحث في سياسات الحكومات وإجراءاتها لمكافحة انعدام المساواة خلال العامين الأولين من جائحة كورونا. ويستعرض التقرير سياسات وإجراءات الإنفاق والضرائب والعمل التي اتخذتها 161 حكومة خلال الفترة 2020-2022.

لقد أدت جائحة كورونا إلى زيادة انعدام المساواة في جميع أنحاء العالم، حيث كان الأشخاص الأشدّ فقرًا هم الأكثر تضررًا من المرض وأثاره الاقتصادية العميقة. ومع ذلك، يظهر مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2022 بوضوح أنّ معظم حكومات العالم قد فشلت في التخفيف من هذا التفاقم الخطير لانعدام المساواة.

وعلى الرغم من وقوع أكبر حالة طوارئ صحية عالمية منذ قرن من الزمان، شهد نصف البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض انخفاضًا في الإنفاق الصحي خلال الجائحة، كما خفض نصف البلدان التي يتابعها مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة حصّة الإنفاق على الحماية الاجتماعية، كما خفضت الإنفاق على التعليم بنسبة 70%، في حين فشل ثلثا البلدان في زيادة الحدّ الأدنى للأجور بما يتماشى مع الناتج المحلي الإجمالي. كما أخفق 95% من البلدان في زيادة الضرائب المفروضة على أغنى الأشخاص والشركات. إلا أنّ مجموعة صغيرة من الحكومات من مختلف أنحاء العالم خالفت هذا الاتجاه، واتخذت إجراءات واضحة لمكافحة انعدام المساواة، ما عرض بقية بلدان العالم للوصم بالعار.

[رابط نحو مذكرة منهجية](#)

# ملخص تنفيذي

## مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة 2022: معظم الحكومات لا تفعل شيئاً يذكر لمكافحة انعدام المساواة الأكثر تطرّفًا في مرحلة ما بعد جائحة كورونا

مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة هو تصنيف يضمّ 161 حكومة حول العالم يقيس مدى اتخاذها للخطوات اللازمة من أجل الحدّ من انعدام المساواة.

ويصنّف هذا المؤشر جهود الحكومات استنادًا إلى إجراءات في ثلاثة مجالات أو ركائز حيوية للحدّ من مستوى انعدام المساواة هي الإنفاق الاجتماعي، والضرائب، والعمل.

إنّ مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2022 هو أول تحليل مفصّل يُنشر وهو يبحث في سياسات الحكومات وإجراءاتها لمكافحة انعدام المساواة خلال العامين الأولين من الجائحة. ويستعرض التقرير سياسات وإجراءات الإنفاق والضرائب والعمل التي اتخذتها 161 حكومة خلال الفترة 2020-2022. وقد جاءت النتائج صادمة.

لقد فاقمت جائحة كورونا اللامساواة في جميع أنحاء العالم، حيث كان الأشخاص الأشدّ فقرًا وضعفًا هم الأكثر تضررًا من المرض وآثاره الاقتصادية العميقة. ومع ذلك، يُظهر مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2022 بوضوح أنّ معظم حكومات العالم قد فشلت في اتخاذ خطوات ملموسة رئيسية للتخفيف من هذا الارتفاع الخطير في اللامساواة.

- على الرغم من وقوع أكبر حالة طوارئ صحية عالمية منذ قرن من الزمان، شهد نصف البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض انخفاضًا في الإنفاق الصحي خلال الجائحة.
- على الرغم من انتشار العوز الناجم عن الجائحة، فإنّ نصف البلدان التي يتابعها مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة قد خفضت أصلًا الإنفاق على الحماية الاجتماعية، كما خفضت الإنفاق على التعليم بنسبة 70%.
- على الرغم من الخسائر الكبيرة في الإيرادات الضريبية، والزيادات الهائلة في ثروة أغنى الأشخاص والشركات خلال الجائحة، فشل 143 بلدًا من أصل 161 في زيادة الضرائب المفروضة على أغنى الأشخاص، فيما خفض 11 بلدًا الضرائب على الأغنياء بصورة غير مبرّرة.
- فشل ثلثا البلدان في زيادة الحد الأدنى للأجور بما يتماشى مع الناتج المحلي الإجمالي.

كما يوضح مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة أنّ بعض حكومات البلدان من جميع مستويات الدخل قد اختارت استخدام حيز سياساتها لاتخاذ خطوات واضحة لمكافحة اللامساواة. وتشكّل هذه الإجراءات مثالاً يحتذى به للعالم، إذ تثبت أن اللامساواة هي خيار سياسي، وأنها تفضح غالبية البلدان التي تفشل في اتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي ما يلي بعض الأمثلة:

- زادت الأراضي الفلسطينية المحتلة الإنفاق الاجتماعي المناهض للامساواة من 37% إلى 47% من ميزانيتها؛ وزادت النيبال الإنفاق الصحي بأكثر من النصف بين عامي 2019 و2021.
- رفعت كوستاريكا أعلى معدل لضريبة الدخل بمقدار 10 نقاط مئوية، وفرضت الأرجنتين وبوليفيا ضرائب على الثروة وضريبة تضامن على أغنى مواطنيها.
- سنتت بربادوس مجموعة شاملة من القوانين لتحسين حقوق المرأة في العمل، وأدخلت المالديف لأول مرّة حدًا أدنى للأجور على الصعيد الوطني.
- ما يفاقم آثار الجائحة الآن هي أزمة تكاليف المعيشة التي اجتاحت الأشخاص العاديين في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي دفع بالملايين إلى براثن الفقر والجوع وشلّ الموارد المالية للحكومات في جميع أنحاء العالم. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة وقوة الدولار الأمريكي إلى تفاقم أزمة الديون العميقة. وفي عام 2021، أنفقت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 27.5% من ميزانياتها على خدمة الديون، ما مثل ضعف إنفاقها على التعليم، وأربعة أضعاف الإنفاق على الصحة، وما يقرب من 12 ضعف الإنفاق على الحماية الاجتماعية. ويمكن أن تمثل كل زيادة بنسبة 1% في سعر الفائدة 35 مليار دولار أمريكي إضافية من مدفوعات الفائدة التي يجب أن تؤدّيها البلدان ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض إلى الدائنين الأغنياء.

لقد كان العالم غير متكافئ نهيًا قبل الجائحة، وقد بات أكثر تفاوتًا الآن. وما لم تتخذ الحكومات والمجتمع الدولي إجراءات عاجلة، فسرعان ما ستصبح الزيادة العميقة في اللامساواة والفقر الناجم عن جائحة كورونا وضعًا دائمًا، وستخسر الحكومات عقداً من كفاحها.

وفيما يواجه العالم هذه الأزمة الجديدة، التي تنتسب أصلاً بمعاناة هائلة في جميع أنحاء العالم، يجب على الحكومات والمؤسسات الدولية أن تتعلم بسرعة من إخفاقاتها أثناء جائحة كورونا، التي يوثقها مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2022 بوضوح شديد. ويتعين عليها أن تعمل الآن على حماية الإنفاق الاجتماعي وزيادته، وليس خفضه. كما يجب عليها حماية حقوق العمال وضمان الأجور المعيشية. وأكثر من أي شيء آخر، يجب عليها زيادة كبيرة في الضريبة التي يدفعها أغنى الأشخاص والشركات. فقط من خلال القيام بذلك كله يمكنها البدء في وقف التفاقم الكارثي للامساواة وعكس اتجاهها.

ليس أي شيء ممّا سلف بالأمر الحتمي، فاللامساواة هي خيار سياسي. وحتى في خضمّ هذه الأزمات المتعددة، أظهرت بعض الحكومات أنّ ثمة طريقة أخرى ممكنة لإدارة الأمور وأنّ الطريق إلى مزيد من المساواة هو رحلة بديلة عملية يمكن لجميع البلدان أن تسلكها. ولم يسبق أن كان سلوك هذا الطريق أكثر إلحاحًا منه اليوم.

## مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة 2022: المنهجية والنتائج

يصنّف هذا الإصدار الرابع من مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة 161 حكومة على أساس مدى التزامها بالحدّ من انعدام المساواة<sup>2</sup>. وهو يقيس سياساتها وإجراءاتها في ثلاثة مجالات ثبت أنها ذات تأثير كبير في الحدّ من انعدام المساواة<sup>3</sup> هي 1- الخدمات العامة (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)؛ و2- الضرائب و3- حقوق العمال. وكما هو الحال في عام 2020، تحتوي كل ركيزة على ثلاثة مستويات من المؤشرات (تقيس: 1) الالتزامات المتعلقة بالسياسات؛ و2) تغطية أو تنفيذ هذه الالتزامات؛ و3) تأثيرها في انعدام المساواة. ولم تحدث أي تغييرات في المنهجية بين مؤشري 2020 و2022، وبالتالي يركز هذا التقرير على التغييرات في تصنيف البلدان والسياسات بين المؤشرين، ويقارن إلى حدّ كبير بين سياسات ما قبل جائحة كورونا ما وبعدها<sup>4</sup>.

حقوق العمل والأجور	التصاعد الضريبي	الإنفاق على الخدمات العامة	مؤشرات السياسات
<ul style="list-style-type: none"> <li>L1a حقوق العمل</li> <li>L1b حقوق عمل النساء</li> <li>L1c الحد الأدنى للأجور</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>T1a ضريبة الدخل الشخصي</li> <li>T1a ضريبة دخل الشركات</li> <li>T1a الضريبة على القيمة المضافة</li> <li>T1b ممارسات ضريبية صارمة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>PS1a التربوية</li> <li>PS1b الصحة</li> <li>PS1c الحماية الاجتماعية</li> </ul>	مؤشرات السياسات
<p>جهود الحكومات لحماية العمال في القانون والممارسة</p>	<p>الهيكل الضريبي التصاعدي</p>	<p>الإنفاق كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية</p>	مؤشرات التنفيذ أو التغطية
<ul style="list-style-type: none"> <li>L2a البطالة</li> <li>L2b الوظائف الهشة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>T2 الإنتاجية الضريبية عبر ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل الشخصي وضرائب دخل الشركات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>PS2a إتمام الخمس الأفقر لتعليمهم الثانوي</li> <li>PS2b التغطية الصحية الشاملة والإنفاق من الأموال الخاصة</li> <li>PS2c تغطية المعاش التقاعدي</li> </ul>	مؤشرات الأثر
<ul style="list-style-type: none"> <li>L3 أثر دخل العمل (الأجر) على اللامساواة (معامل جيني)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>T3 تأثير الضرائب في اللامساواة (معامل جيني)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>PS3 تأثير الإنفاق في اللامساواة (معامل جيني)</li> </ul>	الدرجة الكلية للالتزام بالحدّ من اللامساواة
		المعدل الوسطي لدرجات الركائز الثلاث	

الرسم 1: هيكل مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة. ملاحظة: الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الدخل الشخصي والضريبة على دخل الشركات.

# النتائج الإجمالية

## البلدان الأعلى والأدنى أداءً

يأتي النزويج على رأس مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة كما في عام 2020، تليه ألمانيا وأستراليا التي ارتفعت من المرتبة 16 إلى المرتبة 3. كما أنّ أعلى عشر بلدان مرتبة في المؤشر هي جميعها من البلدان الغنية المنتسبة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وأحد الأسباب في ذلك هو أنّ البلدان الأغنى مادياً تتمتع بقدرة أكبر بكثير على جمع الإيرادات الضريبية لأن لديها المزيد من المواطنين والشركات ذات الدخل الأعلى؛ ويمنحها ذلك أيضاً هامشاً أكبر لإنفاق تلك الإيرادات على الخدمات العامة والحماية الاجتماعية.

ولكن يمكن للبلدان التي تقع في قمة المؤشر أن تتحسن كثيراً. فالنرويج مثلاً تحتل المرتبة 12 فقط في الخدمات العامة: إذ تنفق نسبة أقل من ميزانيتها على التعليم والصحة مقارنة بمعظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولم تقدّم التعليم الثانوي أو الرعاية الصحية للجميع. وهي تحتل المرتبة 15 فقط من حيث الضرائب، بعد أن خفضت أعلى معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات بشكل حاد في العقد الأول من القرن الحالي، على الرغم من أنّ التخفيض المؤقت في معدّل الضريبة على القيمة المضافة المرتفع للغاية على الغذاء قد ساعد على الحدّ من انعدام المساواة خلال جائحة كورونا. وقد انخفضت من المرتبة الأولى إلى الثالثة في مجال العمل إذ ارتفع الحدّ الأدنى للأجور بشكل أبطأ من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. وسجّلت ألمانيا درجات عالية في حقوق العمال إذ طبقت مؤخراً زيادة كبيرة في الحدّ الأدنى للأجور. لكنّ إنفاقها على التعليم لا يزال منخفضاً والضريبة على القيمة المضافة مرتفعة. ويرجع الارتفاع الكبير في ترتيب أستراليا إلى تدابير قوية وجديدة لمكافحة التهرب الضريبي، وارتفاع الحد الأدنى للأجور في تموز/يوليو 2022. إلا أنّها تطّقت إجازة أمومة قصيرة ومنخفضة الأجر وتأتي في المرتبة 40 فقط في ركيزة العمل.

ومن ناحية أخرى، فإنّ البلدان الأقل أداءً هي جميع البلدان المنخفضة الدخل، والعديد منها (كان مؤخراً) أو ما يزال متأثراً بشدة بالانزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي. ولا يزال جنوب السودان في قاع مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة، ونيجيريا في المرتبة ما قبل الأخيرة. ولا يزال أداء كلاهما سيئاً في جميع ركائز المؤشر، على الرغم من أنّ نيجيريا قد حسنت قليلاً من درجتها الضريبية من خلال استبعاد صغار التجار من دفع الضريبة على القيمة المضافة. وهبطت غينيا وسيراليون إلى مجموعة أدنى 10 بلدان بسبب خفضهما لمعدلات الضريبة على دخل الشركات كما هو الحال بالنسبة إلى أوغندا بسبب الانخفاض الحاد في حصة الإنفاق الاجتماعي من الميزانية وكذلك هو الحال بالنسبة إلى ساحل العاج بسبب انخفاض الإنتاجية الضريبية.

### الجدول 1.0 أفضل وأساء البلدان مرتبة وحركتها صعوداً وهبوطاً في المؤشر

أفضل 10 بلدان		أسوأ 10 بلدان		البلدان المتحركة صعوداً		البلدان المتحركة هبوطاً	
1	النرويج	161	جنوب السودان	+37	أفغانستان	-36	
2	ألمانيا	160	ليبيريا	+33	توغو	-35	
3	أستراليا	159	نيجيريا	+30	هندوراس	-34	
4	بلجيكا	158	هايتي	+29	جمهورية اليمن	-32	
5	كندا	157	غينيا	+29	غيانا	-28	
6	اليابان	156	مدغشقر	+27	جورجيا	-27	
7	الدانمارك	155	ساحل العاج	+26	إسواتيني	-26	
8	نيوزيلندا	154	جمهورية أفريقيا الوسطى	+25	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين	-26	
9	سلوفينيا	153	سيراليون	+22	بوليفيا	-22	
10	فنلندا	152	أوغندا	+19	سيشيل	-22	

وتبدو الصورة شديدة الاختلاف في ما يخص البلدان الرئيسية المتحركة صعودًا وهبوطًا، مع مستويات دخل أكثر تباينًا، ما يشير على وجه الخصوص إلى إمكانية ارتفاع أي بلد بشكل كبير في مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة من خلال اتخاذ تدابير سياسية لمكافحة اللامساواة. وتشمل قائمة البلدان المتحركة صعودًا في المؤشر بلدًا واحدًا منخفض الدخل هو طاجيكستان، بسبب الارتفاع الكبير في جباية ضريبة الدخل الشخصي وأربعة بلدان ذات دخل متوسط إلى منخفض هي مولدوفا التي زادت إجازة الأمومة وخفضت البطالة والعمالة الأشد ضعفًا وبوتان التي انتقلت من ضرائب المبيعات التنزالية إلى ضريبة على القيمة المضافة أكثر حيادية، وزادت أعلى معدل للضريبة على الدخل الشخصي والأراضي الفلسطينية المحتلة التي زادت بشكل كبير من الإنفاق الاجتماعي والحد الأدنى للأجور ومصر التي أدخلت أول حد أدنى وطني للأجور. ومن التغييرات الرئيسية الأخرى في سياسة مكافحة اللامساواة ضريبة الدخل التصاعدية الجديدة في المالديف، وزيادة الإنفاق الاجتماعي وتغطية المعاشات التقاعدية في كوريا الجنوبية في السنوات الأخيرة<sup>5</sup>.

وتشمل البلدان المتحركة هبوطًا بلدًا واحدًا مرتفع الدخل ومنطقة واحدة (سبشيل ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين) وبلدين نوا دخل متوسط إلى مرتفع هما جورجيا وغيانا. ويعكس ثمانية من أكبر عشرة بلدان متحركة هبوطًا انهيارات في الإيرادات الضريبية، ويرجع ذلك أساسًا إلى جائحة كورونا. إلا أن التغييرات الرئيسية الأخرى في السياسة التي تؤدي إلى تفاقم اللامساواة هي انهيار حقوق عمل المرأة في أفغانستان، وفشل توغو في زيادة الحد الأدنى للأجور منذ عام 2012، وانخفاض نسبة الميزانية المخصصة للإنفاق الاجتماعي (وبالتالي لتغطية الخدمات العامة) في إسواتيني وهندوراس وسبشيل ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين - وجميعها باستثناء الأخيرة تعكس الارتفاعات السريعة في خدمة الديون التي تزامم الإنفاق الاجتماعي.

## الإطار I البلدان الأفضل والأسوأ أداءً: ما هي البلدان الملتزمة بالحد من انعدام المساواة وما هي التي أخفقت في ذلك؟

### البلدان المتحركة صعودًا

قفزت الأراضي الفلسطينية المحتلة 19 مركزًا حتى في خضم هشاقتها. فقد رفعت خلال الجائحة حصة ميزانية الصحة بمقدار الثلث، والحماية الاجتماعية بأكثر من النصف، وحصة التعليم بمقدار العشر. وفي السنوات الأخيرة، خفضت إلى النصف نسبة مواطنيها الذين يدفعون أكثر من 10% من دخلهم مقابل الرعاية الصحية. وللمرة الأولى منذ 10 سنوات، رفعت الأراضي الفلسطينية المحتلة الحد الأدنى للأجور بنسبة 33% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقدّمت كوريا الجنوبية 22 مركزًا في مؤشر هذا العام، وهو أعلى ارتفاع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إذ حسّنت إنفاقها على الخدمات العامة، وعززت تغطية الخدمات ما سمح لتسعة من أصل عشرة أفقر أطفال بإكمال تعليمهم الثانوي، وهو أعلى معدل على مستوى العالم، وخفض الإنفاق الصحي الكارثي من الجيب الخاص بنسبة 45%. وخلال المراحل المبكرة من الجائحة، رفعت الضرائب على الأغنياء وأنهت ممارسة الملاذ الضريبي. ويعكس هذا التحسن التزام الحكومة السابقة ولكن يجب متابعة ما إذا كانت الحكومة الجديدة ستحافظ عليه.

كما تقدّمت السنغال 10 مراكز في المؤشر إذ زادت حصتها من ميزانية التعليم بمقدار الخمس والحماية الاجتماعية بنسبة الثلث، ما يجعلها الأكثر التزامًا بالإنفاق على الخدمات العامة المناهضة لانعدام المساواة في غرب أفريقيا. ومع ذلك، لا يزال الإنفاق الصحي (5% من الميزانية) منخفضًا جدًا. وتطبق السنغال واحدًا من أعلى معدلات الضرائب على الأشخاص الأغنياء في غرب أفريقيا بنسبة 40% كما زادت من جبايتها الضريبية بنسبة 12% من خلال إلغاء الإعفاءات الضريبية ومكافحة التهريب الضريبي. وفي خطاب وجهه الرئيس السنغالي مكي سال إلى الأمة في أيلول/سبتمبر 2022، أعاد التأكيد على إرادته السياسية والتزامه بالحد من انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، لا سيما من خلال تحسين وصول الناس إلى الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم والصرف الصحي. ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه التصريحات ستترجم إلى نتائج وليس مجرد إعلانات تهدف إلى استرضاء السكان في سياق المعارضة المضطربة والمتزايدة لولايتها الثالثة.

### البلدان المتحركة هبوطًا في المؤشر

تراجمت بلغاريا 20 مركزًا في مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة متحركة هبوطًا في الركائز الثلاث جميعها. ويُعد النظام الضريبي البلغاري أحد أكثر الأنظمة الضريبية تنازلية في العالم حيث يمثل معدل الضريبة على القيمة المضافة ضعف معدلات ضريبة الدخل على الأشخاص الأغنياء والشركات التي تدفع 10% فقط، في غياب تدابير لجعل الضريبة على القيمة المضافة أقل تنازلية. وتواجه جميع فئات الدخل نفس معدلات ضريبة الدخل بغض النظر عن مستواه. كما خفضت بلغاريا قليلًا حصة ميزانية الحماية الاجتماعية. وارتفع معدل الإنفاق الكارثي من الجيب الخاص بمقدار ثلاثة أرباع ليصبح تاسع أعلى معدل في العالم. وانخفض الحد الأدنى للأجور في بلغاريا بمقدار العشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعلها في المرتبة 88 فقط في مجال الحد الأدنى للأجور.

وتراجعت **سريلانكا** التي تجتاحها الآن اضطرابات سياسية واقتصادية 17 مركزاً في مؤشر هذا العام. وهي سادس أدنى بلد إنفاقاً على الخدمات العامة من بين 161 بلد، وقد خفضت حصص ميزانية الصحة والتعليم المنخفضة أصلاً بمقدار الخمس لكل منها منذ عام 2019، بسبب أزمة الديون المتزايدة التي تستهلك 60% من ميزانيتها. وتجبي سريلانكا 16% فقط من إيراداتها المتاحة من الإيرادات الضريبية، ما يعكس تخفيضات في معدلات الضرائب ومنح إعفاءات للمشاريع الضخمة في السنوات الأخيرة. وقد أدت الجائحة وحدها إلى زيادة الفقر بنسبة 27%.

وتراجعت **غانا**، التي تعاني الآن من اضطرابات اقتصادية وضائقة ديون، 7 مراكز في المؤشر، و25 مركزاً في ركيزة الخدمات العامة. فقد خفضت حصص الميزانية المُجمّعة للتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، والتي تعدّ أصلاً من بين أدنى الحصص في العالم، بشكل كبير بسبب مزاحمة ارتفاع خدمة الديون لها. وفي عام 2022، مع اقتراب البلاد من أزمة ديون شاملة، جرى الإعلان عن المزيد من تدابير التقشف التي تهدّد بتقويض الاستثمار في الخدمات العامة والحماية الاجتماعية<sup>6</sup>. إذ لا يتمتع ما يقرب من 17 مليون مواطن غاني بتغطية حتى لخدمات الرعاية الصحية الأساسية. كما انخفض الحد الأدنى للأجور بمقدار العشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ما جعل غانا تنحدر إلى المرتبة 130 عالمياً في هذا المؤشر والمرتبة 133 في اتجاهات ركيزة العمل.

## نتائج الركائز الثلاث

### الركيزة 1: الخدمات العامة – انخفاض حصة الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية على الرغم من جائحة كورونا

تنظر هذه الركيزة في الإجراءات الحكومية لمكافحة انعدام المساواة من خلال التعليم العام والصحة وخدمات الحماية الاجتماعية. وكما هو الحال في عام 2020، فإنها تنظر بدورها إلى الإنفاق كنسبة مئوية من ميزانية الحكومة وتغطية الخدمات المقدمة ومدى إنصافها وتأثير الإنفاق في انعدام المساواة.

#### النتائج العامة لركيزة الخدمات العامة

إنّ أعلى 20 بلداً في هذه الركيزة هي كلها من البلدان ذات الدخل المرتفع. وفي الجزء العلوي من المؤشر، تقدّم بولندا لأفقر مواطنيها من خلال الخدمات العامة نفس ما يكسبونه من العمل. وقبل الحرب، ارتفعت أوكرانيا من المرتبة 24 إلى المرتبة 21 بفضل الزيادات الكبيرة في الإنفاق على التعليم والصحة، ما يدل على أنّ بلداً ذا دخل متوسط إلى منخفض يمكن أن يتنافس مع البلدان الأعلى دخلاً على الخدمات العامة التي تحارب انعدام المساواة. كما ارتفع عدد كبير من البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض منذ آخر مؤشر للحدّ من انعدام المساواة هما الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي زادت بشكل كبير من الإنفاق الاجتماعي وتغطية المعاشات التقاعدية، وموزامبيق التي زادت الإنفاق على التعليم بشكل كبير منذ عام 2019 وهي أعلى بلد منخفض الدخل في هذه الركيزة. وفي أسفل هذه الركيزة، ثمة أداء ضعيف للبلدان المنخفضة الدخل في ما يتعلق بحصة الميزانية التي تخصصها للخدمات الاجتماعية وتغطيتها وتأثيرها في انعدام المساواة. وقد شهد جنوب السودان الواقع في أسفل القائمة انخفاضاً في نسبة إنفاقه على التعليم والصحة منذ عام 2019، كما انخفض تصنيف كلّ من غانا وهندوراس وإسواتيني وسيشيل انخفاضاً حاداً بسبب تخفيضات الإنفاق الناجمة عن تزايد أعباء الديون والتقشف.

#### إنخفاض الإنفاق على الخدمات العامة كحصة من الميزانيات على الرغم من جائحة كورونا

ويقيس مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة حصة الميزانيات الحكومية المخصصة للإنفاق على مكافحة انعدام المساواة. إنّ حقيقة فشل العديد من الحكومات، حتى في الحفاظ على حصة الميزانيات المخصصة للإنفاق الحاسم على الصحة والحماية الاجتماعية خلال الجائحة، هي إدانة دامغة لالتزامها بحماية مواطنيها. أمّا البلدان التي فعلت بدلاً من ذلك الشيء الصحيح وبدلت كل ما في وسعها لزيادة الإنفاق على مساعدة مواطنيها على تجاوز هذه التجربة الرهيبة فهي بلدان جديرة بالثناء.

وفي المتوسط منذ مؤشر عام 2020 (وخلال فترة جائحة كورونا)، انخفضت حصة الميزانيات المخصصة للتعليم والصحة والحماية الاجتماعية مجتمعة بنحو نقطة مئوية واحدة، إذ خفضها أكثر من نصف البلدان فيما رفعها 19 بلداً فقط بأكثر من 5 نقاط مئوية. وتحتل كوستاريكا المرتبة الأولى، إذ تنفق 67% من ميزانيتها على هذه القطاعات، كما تبرز إيران وأوزبكستان والأرجنتين ومولدوفا كأفضل أداءً من بين البلدان الأقل ثراءً. وفي أسفل القائمة توجد البلدان الأشدّ فقراً التي لا تلتزم كثيراً بمكافحة انعدام المساواة، ولا سيما أربعة بلدان في جنوب آسيا، وأوغندا وغينيا بيساو، اللتان انحدرتا في المؤشر ضمن مجموعة أدنى 10 بلدان بسبب التخفيضات الكبيرة في الإنفاق. ومن المثير للصدمة أنّ ما يقرب من نصف البلدان ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض (49%) قد شهدت انخفاضاً فعلياً في حصة ميزانياتها المخصصة للصحة على الرغم من حالة الطوارئ الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كورونا. وقد خفض أكثر من ثلثي البلدان حصة التعليم وخفض نصفها الآخر الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، تمكنت بلدان فقيرة مثل إثيوبيا وبوركينا فاسو وبوروندي ورواندا من زيادة حصة التعليم؛ وزادت قبرص والمالديف

وجمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كبير من حصة الصحة؛ كما زادت الصين وأوزبكستان ومنغوليا من حصة الحماية الاجتماعية بشكل كبير.

### تحسن طفيف في مستويات التغطية حتى قبل جائحة كورونا

لم تحرز الخدمات العامة للأشخاص الأشد فقراً أي تقدم تقريباً في الفترة السابقة لجائحة كورونا، مع تحسن التغطية في جميع القطاعات الثلاثة بأقل من 0.5 نقطة مئوية سنوياً منذ مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة لعام 2020. وقبل جائحة كورونا، في 40 بلداً، أتم أقل من 10% من أفقر الأطفال تعليمهم الثانوي؛ وفي 35 بلداً، لم يتمكن أكثر من 50% من السكان من الحصول على الخدمات الصحية؛ وفي 51 بلداً، دفع أكثر من 10% من السكان نسبةً كارثية من دخلهم مقابل الرعاية الصحية؛ وفي 66 بلداً، لم يحصل سوى أقل من نصف المسنين فقط على معاش تقاعدي.

وفي البلدان الأشد فقراً، حتى الحصص المرتفعة من الميزانيات الحكومية غالباً ما تعني انخفاض نصيب الفرد من الإنفاق، ما يترك الأشخاص الأشد فقراً في مؤخرة الركب، ومن شأن خفض حصص الإنفاق في الفترة 2020-2021 أن يزيد الأمر سوءاً. ومع ذلك، تقدم بعض البلدان أمثلة بارزة على توسيع نطاق التغطية مثل الأرجنتين وأرمينيا ومنغوليا في التعليم؛ والأرجنتين وتايلند والسلفادور للتقدم المحرز في مجال التغطية الصحية؛ وتونس وساموا وفيجي والمكسيك في مجال تغطية المعاشات التقاعدية.

### زيادة طفيفة في تأثير الإنفاق في انعدام المساواة

كما هو الحال في مؤشر عام 2020، فإن معظم البلدان الأكثر تأثيراً هي الأكثر ثراءً، وعلى رأسها بولندا (التي تقلل خدماتها العامة من حدة انعدام المساواة بنسبة 77%)، ولكن تبرز أوكرانيا وكيريباتي كدولتين أفقر تخفضان انعدام المساواة بشكل كبير من خلال الخدمات العامة. وفي أسفل القائمة، يخفض جنوب السودان انعدام المساواة بمقدار 0.5 نقطة مئوية فقط، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين والأردن وبربادوس هي بلدان أكثر ثراءً ولكن ليست ذات تأثير يذكر.

#### الإطار 1: أوكرانيا: التقدم المحرز في مكافحة انعدام المساواة الذي عكست الحرب اتجاهه

من بين البلدان ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض، كانت أوكرانيا واحدة من أفضل البلدان أداءً في استخدام الخدمات العامة للحد من انعدام المساواة. ومثل معظم دول الاتحاد السوفييتي السابق، تتمتع أوكرانيا بنظام رعاية اجتماعية فاعل. قبل الحرب، كانت أوكرانيا تتفق 60% من ميزانيتها على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مجتمعة، وهي سادس أعلى نسبة على مستوى العالم بين البلدان ذات الدخل المرتفع. وشكلت الحماية الاجتماعية وحدها 35% من الإنفاق الحكومي. وقد أتى هذا الإنفاق المرتفع ثماره إلى حد كبير. وكانت التغطية الصحية الأساسية والحماية الاجتماعية آخذة في الارتفاع قبل الغزو. ويتمتع الأطفال والأمهات ذوات المواليد الجدد والأشخاص ذوو الإعاقات الشديدة بتغطية شاملة للحماية الاجتماعية. وكانت تغطية معاش الشيخوخة شبه شاملة، في حين أدرج 84% من العاطلين عن العمل في برنامج الرعاية الاجتماعية. وكان ما يقرب من ثلاثة أرباع الأوكرانيين يتمتعون بتغطية الرعاية الصحية الأساسية قبل الحرب، وهي واحدة من أعلى المعدلات بين البلدان ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض.

كما أبلت أوكرانيا بلاءً حسناً في جباية الضرائب، إذ تمكنت من جباية 57.5% من الإيرادات المحتملة، وهي تحتل المرتبة العاشرة ضمن أفضل 10 بلدان من بين 161 بلداً تعقبها مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة. ومع ذلك، فإن نظامها الضريبي تنازلي للغاية، ما يفاقم انعدام المساواة. وقد بلغت أعلى معدلات الضريبة على الدخل الشخصي وضريبة الشركات 18% فقط، وهي إحدى أدنى المعدلات على مستوى العالم، في حين يبلغ معدل الضريبة على القيمة المضافة 20%.

إن أثر الحرب الاقتصادي والاجتماعي مدمر، إذ وجّه ضربة قاسمة للخدمات الاجتماعية والمالية العامة، وقد عكس المكاسب التي تحققت في مكافحة الفقر وانعدام المساواة، في غضون أشهر فقط. ويرسم هذه الصورة القائمة تقرير اشترك في إعداده البنك الدولي وحكومة أوكرانيا والمفوضية الأوروبية<sup>8</sup>. وقد ارتفع معدل الفقر (أقل من 5.5 دولار في اليوم) عشرة أضعاف من 2% قبل الحرب إلى 21% وقد يصل إلى نسبة مروعة تناهز 58% في عام 2023، ما يدفع بما يقرب من 18 مليون أوكراني تحت خط الفقر. وتحتاج البلاد إلى 45 مليار دولار لإعادة بناء ما تضرر من البنية التحتية للرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية.

وقد أدت الحرب إلى انخفاض كبير في الإيرادات الضريبية حتى مع ارتفاع النفقات المرتبطة بالحرب. واعتباراً من أيار/مايو، كانت الإيرادات الضريبية أقل بنسبة 27% من فترة ما قبل الحرب، في حين ارتفعت النفقات بنسبة 40%، إذ شكّل الإنفاق العسكري 61% من النمو في الإنفاق. ويعني كل يوم من أيام الحرب المزيد من الفقر، وتدهور مستويات المعيشة، والخسائر في الأرواح، وتساعد تكلفة إعادة الإعمار.

ومنذ مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة 2020، ارتفع متوسط التأثير المقدر للإنفاق المناهض لانعدام المساواة بشكل طفيف من 18.4% إلى 19.4%. ويعكس ذلك عاملين: بشكل عام، في حين قد يكون الإنفاق الاجتماعي انخفض كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية، فإنه في كثير من البلدان لم ينخفض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو دخل الأشخاص لأن



الناتج المحلي الإجمالي والدخل قد انهارا أكثر من ذلك؛ وبالنسبة لبعض البلدان، فقد أدت الدراسات المحددة الجديدة أو أساليب النمذجة إلى تغيير اتجاه الحسابات نحو الأعلى.

وتشمل البلدان المتحركة صعودًا بشدة منذ مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2020 المالديف وتيمور الشرقية وقبرص بفضل زيادة الإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وجنوب أفريقيا وتركيا وزامبيا والصين بسبب الدراسات الجديدة للتأثير التي أجراها معهد الالتزام بالإنصاف أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومن بين البلدان التي تحركت هبوطًا بشدة بسبب انخفاض الإنفاق بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي سيشيل، وجمهورية قرغيزستان، واليمن، وجيبوتي.

## الركيزة 2: الضرائب التصاعدية – فشل البلدان في زيادة الضرائب المفروضة على الأغنياء على الرغم من النمو الهائل في الثروات

إنّ الركيزة الثانية لمؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة وهي الضرائب ضمن السياسات العامة (أي ما إذا كانت الأنواع الرئيسية للضرائب مصممة للحدّ من انعدام المساواة)؛ والتنفيذ (أي ما إذا كانت تُجبي بنجاح) وتأثير السياسات والتنفيذ مجتمعان تنظر جميعها في اللامساواة. كما يُنظر في ما إذا كانت البلدان تعمل كملاذات ضريبية من خلال الممارسات الضريبية الضارة، وتحرم نفسها وغيرها من البلدان من الإيرادات.

وحين تتكاتف المجتمعات، في مراحل الأزمات عبر التاريخ، تزيد الحكومات الضرائب المفروضة على أغني الأثريين، كعلامة واضحة على التضامن الاجتماعي. فخلال الحرب العالمية الثانية، رفعت الولايات المتحدة معدلات الضرائب على أغني الأثريين إلى أكثر من 90% للمساعدة في دفع تكاليف المجهود الحربي، كما فرضت الضرائب على الأرباح غير المتوقعة المفرطة للشركات.

وخلال جائحة كورونا، إنهارت الإيرادات الضريبية من ضرائب المبيعات مع توقف الاقتصادات. ولكن في الوقت نفسه، زادت ثروة أغني الأثريين زيادة هائلة في جميع أنحاء العالم، وكذلك أرباح الشركات، وشهد أصحاب المليارات زيادة هائلة في ثرواتهم. ومع ذلك، يُظهر التحليل الوارد في تقرير "مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة" أن الغالبية العظمى من الحكومات (143 من أصل 161) قد فشلت في زيادة الضرائب على الأغنياء أثناء الجائحة، فيما خفض 11 بلدًا، بشكل لا يصدق، الضرائب على أغني الأثريين. واختارت سبع بلدان فقط أن تفعل الشيء الصحيح عبر زيادة الضرائب على الأثريين لمساعدة المجتمع في التغلب على هذه الجائحة وتأثيرها الاقتصادي.

### النتائج العامة لركيزة الضريبة

تأتي أستراليا في المرتبة الأولى في ركيزة الضريبة لمؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2022، ما يعكس نظامًا ضريبيًا تصاعديًا على الورق، واستمرار ارتفاع مستويات جباية الضرائب خلال جائحة كورونا، وتأثير كبير في الحدّ من انعدام المساواة. وقد ارتفع المؤشر منذ عام 2020 بفضل إلغاء ممارسات الملاذ الضريبي، ولكن لا يزال بالإمكان بذل المزيد للحدّ من انعدام المساواة من خلال إعفاء المزيد من صغار التجار من الضريبة على القيمة المضافة، وعكس الخفض الأخير لمعدل ضريبة دخل الشركات، وخفض الإعفاءات الضريبية لأصحاب الدخل المرتفع والشركات، وفرض ضرائب على الثروة. وعلى الطرف الآخر من الركيزة، لا تطبّق معظم البلدان ضرائب على الدخل (أو تعتمد معدلًا ثابتًا ومنخفضًا جدًا)، مثل مقدونيا وجزر البهاما وفانواتو والبحرين وعمان، أو تسجل نتائج سيئة في الممارسات الضريبية الضارة.

وفي ما يتعلق بالاتجاهات السائدة منذ آخر مؤشر للحدّ من انعدام المساواة، تشكل البلدان التي ألغت ممارسات ضريبية ضارة محددة غالبية البلدان المتحركة صعودًا في المؤشر. ويبرز من بينها بلدان هما بوتان من خلال إصلاح ضريبي شامل يجعل الضريبة على القيمة المضافة محايدة ويجعل ضريبة الدخل الشخصي أكثر تصاعدية ما يؤدي إلى المزيد من الإيرادات؛ والمالديف من خلال فرض ضريبة دخل شخصية تصاعدية. وتفسّر الانهيارات في جباية الضرائب تراجع العديد من البلدان في المؤشر بسبب جائحة كورونا، والنزاعات المسلحة، وانخفاض أسعار النفط. ولكن خفض 11 بلدًا الضرائب على أغني مواطنيه فيما خفض 22 بلدًا الضرائب على الشركات.

### ضرائب الدخل الشخصي أكثر تصاعدية، وضرائب على الثروات الحديثة، مع تسارع تخفيضات معدل الضريبة على دخل الشركات

لا تزال البلدان التي تعتمد أكثر النظم الضريبية تصاعدية على الورق هي البلدان المنخفضة الدخل. فخلال جائحة كورونا، رفع 21 بلدًا أعلى معدلات ضريبة على الدخل الشخصي على رأسها أنغولا وكوستاريكا ونيوزيلندا. وانخفض عدد البلدان التي لا تفرض ضريبة دخل شخصية إلى أربعة، إذ فرضت المالديف ضريبة دخل تصاعدية. وثمة اتجاه إيجابي آخر تمثل في تزايد فرض الضرائب على الثروة، وخاصة في أميركا اللاتينية (الأرجنتين وبوليفيا والمخطط لها في شيلي)، كجزء من الاستجابة للاحتجاجات الاجتماعية المناهضة لانعدام المساواة والحكومات التقدمية الجديدة. ولكن في الوقت الذي كانت فيه ثروة ودخل أغني مواطنيها في ارتفاع صاروخي، فشل 143 بلدًا من أصل 161 في زيادة الضرائب على الأغنياء: وخفض 11 بلدًا الضرائب على الأغنياء، وعلى رأس هذه البلدان أرمينيا وبربادوس وكرواتيا.

ومن ناحية أخرى، كان ثمة انخفاض في متوسط معدلات ضريبة دخل الشركات بمقدار 0.4 نقطة مئوية، إذ خفض 22 بلدًا معدلات الفائدة (لا سيما تونس واليونان وأنغولا والفلبين وسيراليون) مقارنة بخمسة بلدان فقط قامت برفعها. ولا تزال البلدان ذات أعلى معدلات ضريبة على دخل الشركات هي بلدان ذات دخل منخفض أو متوسط. ولا تزال جزر البهاما والبحرين وفانواتو لا تفرض ضريبة على دخل الشركات، كما لم تجر أي تغيير يذكر في الضريبة على القيمة المضافة، التي عادة ما تكون تنازلية، أي أنها تفاقم انعدام المساواة. وقد أدخلت أفغانستان وبوتان ضريبة على القيمة المضافة مصممة خصيصًا كي لا تكون تنازلية عن طريق إعفاء الأغذية وصغار التجار فيما جعلت ألبانيا وجامايكا الضريبة على القيمة المضافة أقل تنازلية فيما نجدها أكثر تنازلية في أنغولا واليابان. كما انخفض متوسط معدل الضريبة على القيمة المضافة العالمي من 15.7% إلى 15.6%.

### تراجع الممارسات الضريبية الضارة من دون أن يتبعها تحوّل الأرباح

يشمل مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة، كمؤشر سلبي، الدرجة التي يُنفذ بها بلد ما ممارسات ضريبية ضارة، ويجتذب أرباح الشركات، ويؤدي إلى تآكل القواعد الضريبية للبلدان الأخرى وقدرتها على مكافحة انعدام المساواة. وثمة تحسّن ملحوظ في هذا المؤشر منذ عام 2020. فقد ارتفع عدد البلدان الخالية من الممارسات الضريبية الضارة من 26 إلى 29 بلدًا، وتحسن متوسط النتيجة العالمية من 1.7 إلى 1.4 من أصل تسعة بلدان (وكانت تسعة منها قد حازت أسوأ الدرجات). ونأتى منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين في أسفل القائمة، تليها بربادوس وسنغافورة، فيما تقع خمسة بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي هي قبرص وأيرلندا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا في أدنى 10 بلدان.

ومع ذلك، لا يظهر هذا المؤشر سوى الممارسات الضريبية الضارة الأكثر وضوحًا، وتظهر المؤشرات الفرعية التي تتعقب تدفقات الإتاوات والفوائد وأرباح الأسهم أن تحوّل الأرباح أخذ في الارتفاع. وقد تساعد الجهود المبذولة لمكافحة الممارسات الضريبية الضارة من خلال اتفاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حدّ أدنى للضريبة بنسبة 15% بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على جباية المزيد من الإيرادات، ولكنها لن تكون ذات فائدة تذكر للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، خاصة وأن جميع هذه البلدان - باستثناء ثلاثة منها فقط - تعتمد أصلًا معدلات ضريبة على دخل الشركات تبلغ 15% أو أكثر.

### انخفاض حادّ في جباية الضرائب

لقد أدت الجائحة إلى انخفاض في جباية الضرائب أكبر من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ما أدى إلى انخفاض بنسبة 6.3% في "الإنتاجية" الضريبية - وهي النسبة المئوية للضريبة التي يجيبها كل بلد فعليًا مقارنة بما يُفترض به أن يجيبه، استنادًا إلى معدلات الضرائب التي حدّدها. وبشكل عام، انخفضت جباية الضريبة على القيمة المضافة بشكل حادّ، ما جعل أنظمة البلدان الضريبية أقل تنازلية. وتأثرت البلدان بشكل متفاوت تمامًا، وكان أشدّ هبوط للبلدان في المؤشر بسبب عوامل أخرى مثل انعدام الاستقرار السياسي في أفغانستان، وغيانا، وهايتي، ولبنان؛ وانخفاض أسعار النفط والغاز في الجزائر وبوليفيا وجمهورية الكونغو. وتبرز بوتان كبلد أدت فيه الإصلاحات الضريبية إلى ارتفاع كبير في الإنتاجية الضريبية. وإذا ما أخذنا هذا الهبوط في الحسبان، فإن أفضل البلدان أداءً التي تجبي أكثر من ثلثي ما ينبغي لها أن تفعله هي بربادوس، ومنغوليا، ونيوزيلندا، وبلغاريا، والدنمارك، وسيشل. في حين أنّ أسوأ البلدان (جباية أقلّ من 10%) تشمل جنوب السودان وعمان وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجييريا وتشاد ولبنان وغيانا بيساو.

### باتت النظم الضريبية أقلّ مفاقمة لانعدام المساواة

في المتوسط، لا تزال النظم الضريبية الوطنية تنازلية، ما يزيد من انعدام المساواة بنحو 1.5%. ويعكس ذلك اعتماد العديد من البلدان الكبير على إيرادات الضريبة على القيمة المضافة وانخفاض جباية ضرائب الدخل التصاعدية: فالنظم الضريبية تنازلية في 97 بلدًا. وعلى صعيد أكثر إيجابية، بسبب التغييرات في السياسات وانخفاض جباية الضريبة على القيمة المضافة كنسبة من إجمالي الإيرادات، استمرت الأنظمة الضريبية في تحوّلها إلى تنازلية أقلّ في 96 بلدًا خلال جائحة كورونا، مقارنة بـ 58 بلدًا فقط أصبح أكثر تصاعدية.

إنّ البلدان ذات الأنظمة الضريبية الأفضل تجهيزًا للحدّ من انعدام المساواة في الدخل هي أيرلندا وكينيا وتنزانيا وليسوتو والأرجنتين، وفقًا لأحدث التحليلات التي أجراها معهد الالتزام بالإنصاف ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. فقد خفضت جميعها مستويات انعدام المساواة بأكثر من 5% باستخدام أنظمتها الضريبية ذات الهياكل الضريبية التصاعدية على الدخل وجباية ضريبة دخل قوية. والبلدان ذات أكبر قدر من النظم الضريبية التي تفاقم انعدام المساواة هي بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وعلى رأسها صربيا وبلغاريا، التي تتمتع بمعدلات ضريبية ثابتة ومنخفضة الإيرادات، وتعتمد على الضرائب غير المباشرة.

## الركيزة 3: حقوق العمال – تخلف الحد الأدنى للأجور عن الركب خلال الجائحة، وتحسن في حقوق المرأة

تقيس ركيزة العمل وهي الركيزة الثالثة لمؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة السياسات المتعلقة بحقوق العمال (احترام الحقوق النقابية، والحماية القانونية للعاملات، والحد الأدنى للأجور)؛ وتغطية الحقوق (العاطلون عن العمل والضعفاء)؛ والتأثير (يقاس بمعامل جيني لدخل العمل).

لقد كان لجائحة كورونا تأثير سلبي كبير في العمال ذوي الأجور المنخفضة في جميع أنحاء العالم، ولا سيّما النساء. وقد دُفع بمئات ملايين الأشخاص إلى براثن الفقر. وعلى الرغم من أنّ الدول الغنية أنفقت المليارات على الحماية الاجتماعية أو المساعدات للشركات لدعم العمال ما أدى إلى انخفاض البطالة، إلا أنّ معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لم تحظ بهذا الترف.

وفي الوقت نفسه، يُظهر مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة لعام 2022 أن الجائحة قد أدت إلى مزيد من تفويض حقوق العمال. وقد فشل الحد الأدنى للأجور في مواكبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ثلثي البلدان، وأشار الاتحاد الدولي لنقابات العمال إلى أنّ الحقوق النقابية عرضة للتهديد بسبب الجائحة. أما العنصر الإيجابي الوحيد فكان مواصلة سنّ قوانين جديدة لتعزيز حقوق المرأة.

### النتائج العامة لركيزة العمل

إنّ أعلى 10 بلدان ترتيباً، على رأسها سلوفاكيا، هي جميعها دول أوروبية مرتفعة الدخل ذات سياسات قوية، وبطالة وضعف عمالة منخفضة، وتفاوت منخفض في الأجور. والبلدان العشرة الأخيرة، ونيجيريا أدناها ترتيباً، هي البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل ذات العمالة الشديدة العرضة للضعف وحقوق العمل الضعيفة. ومنذ عام 2020، كانت مولدوفا أكبر البلدان المتحرّكة صعوداً في المؤشر (بسبب تحسن حقوق المرأة وانخفاض فرص العمل الضعيفة)، والأراضي الفلسطينية المحتلة (بسبب الارتفاع الكبير في الحد الأدنى للأجور)، ومصر (من خلال توسيع الحد الأدنى للأجور في القطاع العام ليشمل الاقتصاد بأكمله). وعكست جميع البلدان المتحرّكة هبوطاً زيادة البطالة، والعمالة العرضة للضعف، واللامساواة في الدخل بسبب جائحة كورونا.

### سياسات العمل – تحسن حقوق المرأة على الورق، وانخفاض الحد الأدنى للأجور

في جميع السياسات، حدثت تحسينات كبيرة في حقوق المرأة والحد الأدنى للأجور. وكانت أعلى البلدان المتحرّكة صعوداً في المؤشر منذ مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة لعام 2020 هي بربادوس (بسبب حزمة جديدة شاملة من قوانين حماية المرأة في مكان العمل) وساموا وجمهورية أفريقيا الوسطى (بسبب الزيادات الكبيرة في الحد الأدنى للأجور). كما مدّدت نيبال إجازة الأمومة إلى حدّ كبير، وسنّت أنغولا وجامايكا وهاتي قوانين خاصة بالتحرش الجنسي. ويهيمن على مجموعة الأداء الضعيف البلدان التي فشلت في رفع الحد الأدنى للأجور لمواكبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (يُرعى النظر أدناه).

### الحقوق النقابية مهددة وفقاً للاتحاد الدولي لنقابات العمال

لا تزال بيانات المصدر لمؤشرنا بخصوص الحقوق النقابية قيد التحديث، لذلك حافظنا على الدرجات دون تغيير في المؤشر وأشرنا إلى تحليل الاتحاد الدولي لنقابات العمال للحصول على أحدث المعلومات. وقد لاحظ هذا الأخير زيادة في قمع حقوق العمال خلال جائحة كورونا، حين انتهكت 87% من البلدان الحق في الإضراب، و79% منها الحق في المفاوضات الجماعية، و74% منها الحق في إنشاء نقابة أو الانضمام إليها. كما اقترح الاتحاد الدولي لنقابات العمال أنّ أفضل البلدان في ما يتعلق بالحقوق النقابية في عام 2021 هي النمسا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد وأوروغواي؛ في حين كانت الأسوأ بنغلاديش وبيلاروسيا والبرازيل ومصر وهندوراس وميانمار والفلبين وتركيا وزيمبابوي.

### تحسن كبير على الورق في حقوق المرأة، وأصبح التطبيق هو الأولوية الآن

لقد تحسّن الالتزام بخفض درجة انعدام المساواة في حقوق المرأة في مكان العمل (التشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور وعدم التمييز والاعتصاب والتحرش الجنسي وإجازة الأمومة) بشكل كبير منذ عام 2020. ونتيجة لهذه التحسينات، أصبح لدى 154 بلداً قوانين بشأن عدم التمييز، و145 بلداً بشأن المساواة في الأجور، و137 بلداً بشأن التحرش الجنسي. وتبيّن الفجوات المرتفعة المستمرة في الأجور بين الجنسين ومستويات التحرش الجنسي دون محاكمة أن الأولوية في هذه المجالات هي تطبيق القوانين. ومن ناحية أخرى، لم يحرز أي تقدّم تقريباً في تحسين قوانين الاعتصاب لضمان إدراج الاعتصاب الزوجي والاعتصاب على أساس عدم الموافقة بدلاً من إثبات العنف. ومن البلدان التي تبرز في هذا المجال هي بربادوس، التي حسنت جميع قوانينها، وأفغانستان، حيث انهارت الحماية القانونية للمرأة.

كما حسنت سياسات إجازة الأمومة، إذ أدخل 17 بلداً إجازة الأبوة أو الإجازة الوالدية أو زائها، و8 بلدان إجازة الأمومة. وهنا يبرز الاتحاد الأوروبي بفضل الخطوات الإيجابية المتخذة للتمثال للتوجهات بشأن "التوازن بين العمل والحياة". ومن ناحية أخرى، لا تزال خمسة بلدان ترفض منح إجازة والدية مدفوعة الأجر، ولا يلتزم 58 بلداً بتوصيات منظمة العمل الدولية بشأن إجازة الأمومة لمدة 14 أسبوعاً.

## توقف زيادات الحد الأدنى للأجور خلال جائحة كورونا، لكنّها تسارعت منذ ذلك الحين

استخدمت العديد من البلدان جائحة كورونا كذريعة لعدم زيادة الحد الأدنى للأجور، بحيث انخفضت الأجور من 50% إلى 47% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين عامي 2019 و 2022. ولا يعتمد اثنا عشرة بلدًا أي حدّ أدنى وطني للأجور - مع انضمام الهند إلى هذه القائمة منذ عام 2020 حيث انهار تطبيق الحد الأدنى الوطني للأجور. وعلاوة على ذلك، فشلت العديد من البلدان في تحديث الأجور بما يتماشى مع الناتج المحلي الإجمالي، إذ تعتمد كل من بنغلاديش وبوروندي وجورجيا ورواندا وأوغندا وزيمبابوي أجورًا تقل عن 10% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2022، بدأ الحد الأدنى للأجور في الارتفاع بشكل كبير في العديد من البلدان، كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة وموزامبيق أفضلها أداءً، وقامت العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي أو المرشحة للانضمام إليه بزيادة أجورها بما يتماشى مع توجيهاتها بشأن "مستوى المعيشة اللائق".

### تغطية حقوق العمال

كما جرى التأكيد عليه في تقارير سابقة عن الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة، فإن تنفيذ حقوق العمال منخفض جدًا في أفقر البلدان. ويرتبط ذلك بالعمال غير النظاميين وليس بالعقود النظامية. وقد ارتفعت البطالة في جميع أنحاء بلدان مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة من 7% إلى متوسط 8.2% في عام 2020، مع طفرات هائلة في بلدان مثل جمهورية الكونغو وجنوب إفريقيا وبناما ولبنان.

وانخفض متوسط النسبة المئوية للعمال العرضة للضعف بشكل طفيف خلال الجائحة (من 37.3% إلى 36.5%)، ولكن شهدت بعض البلدان زيادات هائلة - إذ زادت على سبيل المثال القوى العاملة العرضة للضعف في ليسوتو من 16% إلى 52%. ومن ناحية أخرى، خفضت كل من طاجيكستان ومولدوفا العمالة العرضة للضعف بشكل كبير من خلال سياسات متممّة لتعزيز العمالة النظامية، وتنظيم العمالة غير النظامية عن كثب، وخفض تكاليف الامتثال لإضفاء الطابع النظامي على الشركات، وزيادة سلطة تفاوض الموظفين مع أرباب العمل. بالإضافة إلى ذلك، فقد 14 مليون عامل (خاصة الأشدّ فقرًا) في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حقوقهم العمالية خلال جائحة كورونا إذ جرى احتسابهم "غير نشطين" بدلًا من تسجيلهم كعاطلين عن العمل.

### الأثر: لا يزال التفاوت في الأجور شديدًا لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل

تهدف سياسات العمل وتغطيتها إلى سد الفجوة في الأجور بين الأغنياء والفقراء. وينجح ذلك بشكل رئيسي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع، حيث لا توجد الحقوق على الورق فحسب، بل تنطبق أيضًا على معظم العمال ويجري تطبيقها. ومن ناحية أخرى، فإن التفاوت في الأجور مرتفع للغاية (إذ يتجاوز معدل جيني 0.8) في سبعة بلدان منخفضة الدخل، على رأسها ليبيريا والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهو ما يعكس انخفاض تطبيق حقوق العمال وارتفاع نسب العمال الأشدّ عرضة للضعف أو العاطلين عن العمل الذين لا يتمتعون بأي حقوق.

ولا بدّ أيضًا من ذكر أنّ الحصّة الإجمالية من الدخل القومي التي تذهب إلى دخل العمل (أجور العمال ورواتبهم واستحقاقاتهم) كانت في انخفاض مطرد منذ عام 1990، ولا سيما في أوروبا وأميركا الشمالية. وبدلًا من ذلك، كان دخل رأس المال (أرباح الأسهم، والفوائد، والأرباح) ينمو بشكل أسرع بكثير، والدخل من هذه المصادر يفيد الأغنياء بشكل أكبر ويؤدي إلى تفاقم اللامساواة.

## الخلاصة والتوصيات

لقد أدى انفجار جائحة كورونا وما تبعها من أزمات صحية واجتماعية واقتصادية إلى مفاقمة الفقر واللامساواة. فقد شهد العالم زيادات حادة في الفقر للمرة الأولى منذ عقود، في حين ارتفعت ثروة أغنى الناس وأرباح الشركات. لذلك كانت الجائحة بمثابة جرس إنذار للقادة المحليين والعالميين لتقديم سياسات لمعالجة اللامساواة بقوة، ولكن كما أظهر هذا التقرير، مع بعض الاستثناءات الملحوظة، استمرت الحكومات بشكل مخجل في "مفاقمة اللامساواة كالمعتاد".

وفي عام 2022، جرى تهميش التعافي من الجائحة بسبب أزمة جديدة، ما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الغذاء والطاقة، وتعميق مشاكل الأمن الغذائي والميزانية والديون في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتلوح في الأفق أزمة ديون كبيرة في معظم أنحاء الجنوب العالمي. ففي غياب التخفيف الكافي من عبء الديون، تضطر العديد من البلدان إلى التوقف، الأمر الذي من شأنه أن يقوّض الإنفاق المناهض للامساواة. وفي الوقت نفسه، تجني الشركات، ولا سيما في قطاعي الأغذية والطاقة، أرباحاً فاحشة غير متوقعة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الزيادة الهائلة في ثروة أغنى الناس في جميع أنحاء العالم خلال جائحة كورونا بمنأى تقريباً عن أي زيادة في الضرائب.

وما كاد مواطنو العالم ينتهون من تحمّل تبعات جائحة كورونا حتى ضربهم التوقف. وتحتاج الحكومات في جميع أنحاء العالم، بدعم من المؤسسات المالية الدولية والتمويل العالمي، إلى تنفيذ سياسات من شأنها المساعدة في الحدّ من انعدام المساواة وحماية دخول الفقراء من الركود والتضخم.

### وقف انفجار اللامساواة وعكس اتجاهه: توصيات للحكومات

تتمثل الأولوية القصوى في اتخاذ الحكومات إجراءات عاجلة للحدّ بشكل جذري من اللامساواة:

1. **وضع خطط عمل وطنية للحد من اللامساواة.** ويعني ذلك رفض التوقف والتركيز على تعزيز دخول أشدّ الناس فقراً من خلال زيادة الإنفاق المناهض لانعدام المساواة، وجعل الضرائب أكثر تصاعدياً، وزيادة حقوق العمال وأجورهم، والاستثمار بشكل أكبر بكثير في رصد التقدم المحرز سنوياً في الحد من انعدام المساواة وتأثير السياسات. وينبغي أن تتضمن الخطط ما يلي:
  2. **السياسات الضريبية:**
    - أ. جعل ضرائب الدخل على الشركات والأفراد أكثر تصاعدياً من خلال رفع المعدلات للشركات الكبيرة وأغنى الأفراد.
    - ب. الحدّ بشكل كبير من الإعفاءات الضريبية والحوافز والبدلات للشركات الكبيرة والأفراد.
    - ت. فرض "ضرائب تضامن" على أغنى الناس و"الضرائب الاستثنائية" على أساس دائم على جميع الشركات التي تحقق أرباحاً فاحشة، خاصة من الارتفاعات الحالية في أسعار النفط والمواد الغذائية.
    - ث. ضمان إعفاء المنتجات الغذائية الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة **والضريبة العامة على المبيعات** ورفع عتبات التسجيل لاستبعاد صغار التجار وتخفيف العبء على الأشخاص الفقراء.
    - ج. فرض ضرائب على مخزون الثروة (بما في ذلك الثروة المحتفظ بها في الخارج) لأغنى الشركات والأفراد.
    - ح. زيادة معدلات الضرائب الأخرى وتدرّجها، مثل تلك المفروضة على أرباح رأس المال، والأملك، والميراث، والمعاملات المالية، والدخل.
    - خ. ضمان دفع الشركات المتعددة الجنسيات حصتها العادلة من الضرائب من خلال الحدّ من الممارسات الضريبية الضارة وتعزيز التدابير ضدّ التهرب الضريبي.
    - د. تعزيز قدرة سلطات الإيرادات الوطنية على تحصيل الضرائب والحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة عن طريق إنهاء السرية من خلال سجل عالمي للأصول، وتحسين تبادل المعلومات عن حيازات الثروة الخارجية، وزيادة كفاءة الإبلاغ عن أنشطة الشركات في كل بلد على حدة.

### 3. الخدمات العامة:

- أ. زيادة الإنفاق على التعليم المجاني الذي يقدّمه القطاع العام، من أجل الوصول في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى هدف إنشيوّن المتمثل في 20% من الميزانيات الحكومية، مع التركيز بشكل خاصّ على التعليم الثانوي عالي الجودة لأشدّ الأشخاص فقراً.
- ب. زيادة الإنفاق بشكل كبير على الرعاية الصحية العامة لضمان حصول المواطنين على رعاية صحية عالية الجودة وحمايتهم بشكل أفضل من الأوبئة المستقبلية. وثمة حاجة إلى التركيز بشكل خاص على توفير الرعاية الصحية الأولية الشاملة مجاناً للجميع.
- ت. سنّ برامج حماية اجتماعية شاملة تتجاوز المعاشات التقاعدية لضمان حماية الفقراء العاملين، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعاطلين عن العمل، ومقدمي الرعاية غير مدفوعي الأجر، وغيرهم من الفئات الأشدّ ضعفاً - وحماية المواطنين بشكل أكثر شمولاً من الأوبئة المستقبلية وأزمة المناخ.

ث. إلغاء رسوم التعليم والخدمات الصحية لضمان مجانيتها عند نقطة الاستخدام، وعكس سياسات الخصخصة، وجعل المساهمات في نظم الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمة أكثر تصاعدياً لتخفيف العبء على الفقراء.

ج. تسريع وتيرة التقدّم نحو التغطية الشاملة للتعليم الثانوي والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية من خلال تركيز الإنفاق على المواطنين الأشدّ فقراً والأكثر تهميشاً.

#### 4. حقوق العمال وأجورهم:

- أ. ضمان تمتع الأشخاص بحقوق التنظيم النقابي والإضراب والتفاوض الجماعي، سواء في العمل غير النظامي أو النظامي أو غير المدفوع الأجر من خلال سن واحترام جميع القوانين اللازمة للائتمان لاتفاقيات منظمة العمل الدولية.
- ب. إدخال وتحسين تطبيق القوانين الخاصة بحقوق المرأة بشأن المساواة في الأجور وعدم التمييز والتحرش الجنسي.
- ت. سنّ تشريعات لإدراج الاغتصاب الزوجي في قوانين مكافحة الاغتصاب في جميع البلدان وتعريف الاغتصاب على أساس عدم الموافقة بدلاً من إثبات العنف.
- ث. زيادة الإجازة الوالدية المتساوية الأجر، المتاحة لجميع الأنواع الاجتماعية، إلى 18 أسبوعاً على الأقل مدفوعة بنسبة 100% من الراتب السابق، بما يتماشى مع توصيات منظمة العمل الدولية بإعادة توزيع الوقت والتكاليف والمسؤولية عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بين النساء والرجال، ومن الأسر إلى الدولة.
- ج. زيادة الحد الأدنى للأجور ليتناسب مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ثم إجراء مراجعات سنوية لزيادتها بما يتماشى مع التضخم. وزيادة الاستثمار كذلك في الهياكل الوطنية التي تنفذ تشريعات العمل، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور وحقوق المرأة.
- ح. وضع نظم لضمان امتثال القطاع غير النظامي للحدّ الأدنى من المتطلبات التنظيمية المتعلقة بظروف العمل والأجور.
- خ. إنشاء نظم لدمج العمال غير النظاميين والعمال الأشدّ ضعفاً تدريجياً (وترتيبات التأمين الأصغر الخاصة بهم) في أنظمة الحماية الاجتماعية.

### توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خمسة إجراءات عاجلة لدعم الحكومات:

1. تعزيز الرصد العالمي للتقدّم المحرز في الحدّ من انعدام المساواة في الدخل والثروة في إطار الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، وإدخال سياسات رئيسية للضرائب والإنفاق والعمل تهدف إلى تحقيق ذلك، ووضع أهداف للتدابير التي ستسمح لجميع البلدان بالوصول إلى معاملات جيني تبلغ 0.25 لما بعد السنة المالية وذلك بحلول عام 2030.<sup>10</sup>
2. تكليف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضمان تجنيب جميع برامج البلدان والمشورة المتعلقة بالسياسات النقشوف والتركيز على الحدّ من انعدام المساواة واحتواء تدابير عاجلة محددة لجعل سياسات الضرائب والخدمات العامة والعمل تحقق ذلك بشكل أكثر فاعلية.
3. تعزيز تمويل مُيسر طارئ وخالي من الشروط تقدّمه المؤسسات المالية الدولية لمساعدة البلدان على حماية سكانها من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. وينبغي للمؤسسات أن تبذل كل ما في وسعها لتحقيق أقصى قدر من إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2021 من البلدان المرتفعة الدخل إلى البلدان المنخفضة الدخل، بطرق تقلل من الديون وشروطها. وينبغي لصندوق النقد الدولي أن يصدر حقوق سحب خاصة أخرى بقيمة 650 مليار دولار، يعاد تخصيصها لاستهداف البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل تعزيز قدرتها على الإنفاق التدريجي.
4. توفير تخفيض شامل لديون جميع البلدان، بما في ذلك إلغاء جميع مدفوعات الديون المستحقة للمقرضين من القطاعين العام والخاص في عامي 2023 و2024، من أجل خفض خدمة ديون هذه الدول إلى أدنى مستويات وضمان حصولها على التمويل الكافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للرعاية الصحية الشاملة والتعليم والحماية الاجتماعية.
5. زيادة كبيرة في المساعدات المقدّمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط، مع التركيز على دعم الإنفاق المناهض لانعدام المساواة على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية يدعم البلدان المنخفضة الدخل لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع بحلول عام 2030. ويمكن تمويل ذلك من خلال فرض ضرائب تضامن في البلدان المرتفعة الدخل على الثروة، والدخل، والمعاملات المالية، وانبعاثات الكربون، مع تخصيص جزء من الإيرادات للبلدان المنخفضة الدخل.

- <sup>1</sup> إي بركوت وآخرون. (كانون الثاني/يناير 2021). فيروس اللامساواة: لملمة أشلاء عالم مَرَّقه فيروس كورونا من خلال اقتصاد منصف وعادل ومستدام. منظمة أوكسفام - <https://www.oxfam.org/en/research/inequality-virus#:~:text=The%20virus%20has%20exposed%2C%20fed,individuals%20and%20corporations%20%E2%80%93%20are%20thriving>
- <sup>2</sup> جرت إضافة إيران وكيريباتي وتونغا وتوفالو إلى قائمة البلدان المشمولة منذ عام 2020. وترد التصنيفات العالمية والإقليمية الكاملة في المرفق، وهي متاحة بمزيد من التفصيل على الموقع التالي: [www.inequalityindex.org](http://www.inequalityindex.org).
- <sup>3</sup> للحصول على مناقشة كاملة للأدلة على التأثير الكبير للعمل في هذه المجالات الثلاثة على انعدام المساواة، يُرجى مراجعة تقرير مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة لعام 2018. <https://www.oxfam.org/en/research/commitment-reducing-inequality-index-2018>
- <sup>4</sup> للاطلاع على تفاصيل المنهجية، يُرجى مراجعة مذكرة منهجية الفهرس.
- <sup>5</sup> تعكس الارتفاعات في موريشيوس والمغرب وسنغافورة إلى حد كبير التخفيضات في سلوك هذه الدول الشبيهة بالملاذات الضريبية بدلاً من التغييرات في السياسة المحلية.
- <sup>6</sup> رويترز. (25 آذار/مارس 2022). غانا تعلن عن تخفيضات شاملة في الإنفاق لمعالجة العجز. <https://www.reuters.com/world/africa/ghana-announces-sweeping-spending-cuts-tackle-deficit-2022-03-25/>
- <sup>7</sup> منظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية (تشرين الأول/أكتوبر 2022). مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة. وكذلك منظمة العمل الدولية. (2022). تقرير الحماية الاجتماعية في العالم 2020-22. <https://www.social-protection.org/gimi/ShowWiki.action?id=629#stat>.
- <sup>8</sup> ج. والكر وآخرون، (تشرين الأول/أكتوبر 2022). مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة 2022. منظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-commitment-to-reducing-inequality-index-2022-621419/>
- <sup>9</sup> يستخدم تعريف منظمة العمل الدولية "العمالة الضعيفة" كمؤشر للعمال غير المشمولين بحقوق العمال. ويرتبط هذا عادةً "بالعمال الأسريين" و"العمال لحسابهم الخاص" - استنادًا إلى التصنيف الدولي للوضع في التوظيف، بما في ذلك العمال غير النظاميين وغير المتعاقدين. يرجى مراجعة المذكرة المنهجية لمزيد من المعلومات. هذه هي أفضل مجموعة بيانات عبر البلاد عن العمال الذين لا يحق لهم الحصول على حقوق العمل.
- <sup>10</sup> كما تفعل الأمم المتحدة في تقريرها المرحلي لأهداف التنمية المستدامة - يُرجى مراجعة ص. 33-35 من <https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/Progress Chart Technical Note 2022.pdf>.

## شكر وتتويه

كتب هذا التقرير جو ووكر وماثيو مارتن من المنظمة الدولية لتمويل التنمية، وإيما سيرى، ونبييل عبديو، وأنتوني كاماندي، وماكس لوسون من منظمة أوكسفام، مع مساهمات قَدِّمتها كيارا بوتاتورو.

في منظمة الدولية لتمويل التنمية، قاد ماثيو مارتن فريق تجميع بيانات العمل وكتابة الفصل الضريبي. وكان جو ووكر مدير مشروع مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة وكتب فصل العمل. وصمَّم ديفيد وادوك ونفذ قاعدة البيانات الشاملة وقاد فريق تجميع البيانات الضريبية. كما قادت ماريا هولواي فريق تجميع بيانات الخدمات العامة.

ومن قبل منظمة أوكسفام، كان أنتوني كاماند هو مدير التكاليف، ونسق عمل منظمة أوكسفام، وقدم الدعم البحثي. وكتب نبييل عبديو الفصل عن جائحة كورونا والمؤسسات الدولية. وجمَّعت كيارا بوتاتورو وسوزانا رودريغيز ومارتن-بريم كريستنسن بيانات عن الممارسات الضريبية الصارّة. كما شارك أنتوني كاماند وجوناس في التحقق من قاعدة البيانات. وقَدِّمت نغوين كوانغ تاي الدعم البحثي. وقدم أليك بادبلا، الذي كان يعمل سابقًا مع منظمة المعونة المسيحية في الفلبين، مساهمات ممتازة.

وقد اضطلع أنتوني كاماندي، وشارلوت فريار، وديفيد وادوك، وديانا كلاس، وديديه جاكوبس، وجيرالد بياروغابا، وغازيل كوستوديو، وهيلين بونتينغ، وإيفان نيكوليك، وجو ووكر، وجوناس جيلفيلدت، وكويسي أوبينغ، ولوسونغو كاشيتشي، وماريا هولواي، وماثيو مارتن، وماكس لوسون، ونبييل عبديو، ونادية دار، وروماو كزافييه، ورود هورمان بدور رئيسي في الإشراف على المشروع وتحسين منهجية مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة. كما قَدِّمت العديد من المنظمات المنتسبة ومكاتبها في البلدان، فضلًا عن خبراء رئيسيين في القطاعات داخل منظمة أوكسفام، مساهمات حيوية أدت إلى تحسين نوعية البيانات باستخدام أحدث مصادر للبيانات، فضلًا عن توضيح اتجاهات السياسات الوطنية.

وقَدِّم كذلك جوليو كابيرنا، وأوسكار سمولنبروك، وماتيا كوفاسيتش، وإيليني باباديميتريو من مركز الكفاءة المعني بالمؤشرات المركبة ولوحات النتائج، وهو جزء من مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية، دعمًا ومشورة شاملين ممتازين بشأن المؤشر وتقييم المتانة، (متاح في ملحق منفصل).

وأخيرًا، تعرب المنظمة الدولية لتمويل التنمية ومنظمة أوكسفام عن امتنانها البالغ لمؤسسة المجتمع المفتوح والمنظمات المنتسبة لمنظمة أوكسفام على تمويل العمل الذي أنتج مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة.



لمزيد من المعلومات عن مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة، والإجراءات التي يمكنكم اتخاذها لمكافحة انعدام المساواة في جميع أنحاء العالم، وللإطلاع على البيانات والمنهجية الأساسية للتقرير، يرجى الاطلاع على <http://www.inequalityindex.org>

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في هذه الورقة، أو لإرسال تعليقاتكم عن التقرير، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى أحد العنوين التاليين [matthew.martin@dri.org.uk](mailto:matthew.martin@dri.org.uk) أو [max.lawson@oxfam.org](mailto:max.lawson@oxfam.org)

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة الدولية لتمويل التنمية ومنظمة أوكسفام، تشرين الأول/أكتوبر 2022. هذا المنشور محمي بموجب حقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام النصّ مجاناً لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، بشرط ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يُحاط علمًا بأيّ من هذه الاستخدامات بهدف تقييم الأثر. أمّا في ما يتعلق بالنسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة استخدام هذا المحتوى في منشورات أخرى أو ترجمته أو أقلمته فلا بدّ من الحصول على إذن وقد يتوجب بدل مالي لقاء ذلك. للتواصل إلكترونياً: [policyandpractice@oxfam.org](mailto:policyandpractice@oxfam.org)

جميع المعلومات الواردة في هذا المنشور صحيحة لحظة إرساله إلى الطباعة.

نشرته منظمة أوكسفام بريطانيا والمنظمة الدولية لتمويل التنمية تحت الرقم المتسلسل ISBN 978-1-78748-961-5 في تشرين الأول/أكتوبر 2022. DOI: 10.21201/2022.9325.2022  
Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

صورة الغلاف: صورة الغلاف: مبان مظلة على الواجهة البحرية في كولومبو بسريلانكا. في العقد الماضي، كان التفاوت الاقتصادي في سريلانكا في ازدياد. والآن بعد أن اجتاحتها الاضطرابات الاقتصادية والسياسية، تراجعت سريلانكا 17 مركزاً في مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لهذا العام. وكانت قد خفضت الضرائب على الشركات وأغنى الناس خلال الجائحة. تصوير نازلي أحمد على Flickr. مرخص بموجب الرقم CC BY-NC-SA 2.0.

## المنظمة الدولية لتمويل التنمية

المنظمة الدولية لتمويل التنمية هي منظمة لا تتوخى الربح تُعنى ببناء القدرات، والمناصرة، ومجموعة استشارية وبحثية تعمل مع أكثر من خمسين حكومة، ومؤسسات دولية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لمساعدة تمويل التنمية من أجل مكافحة الفقر وانعدام المساواة. لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقعين التاليين:

[www.development-finance.org](http://www.development-finance.org) and [www.governmentspendingwatch.org](http://www.governmentspendingwatch.org)

## أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 21 منظمة، تعمل مع شركائها وحلفائها، وتصل إلى ملايين الأشخاص حول العالم. معاً، نعالج أوجه اللامساواة لإنهاء الفقر والظلم، الآن وعلى المدى الطويل - من أجل مستقبل تسوده المساواة. لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع أي من المكاتب أو زيارة موقع منظمة أوكسفام [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)